

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٩٧

الخميس ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد سكراتسيتش
	كوستاريكا	السيد غيرمت
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

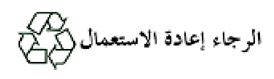
جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩) (S/2009/503)

09-54833 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩) (S/2009/503)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عمر (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كريج بويد، مدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن في نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/503، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد لين باسكو والسيد كريج بويد. أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/503).

ندرك جميعا، أن الاستقرار لن يتحقق في الصومال بين عشية وضحاها بعد عقدين من المواجهات المسلحة والعنف والاضطرابات. لكن، لدينا في اتفاق جيبوتي، هيكلا يمهد الطريق إلى الأمام فيما تتحرك الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، باتجاه استعادة السلام والأمن.

وفي التقرير قيد النظر، يؤكد الأمين العام أن الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي ينبغي أن تظل دعم الحكومة في ميادين الأمن والحوار السياسي والقرصنة والتنمية والمساعدة الإنسانية. وسأتطرق الآن بإيجاز إلى التقدم المحرز في تلك الميادين.

أولا، على صعيد الأمن، ينصب تركيزنا على تمكين الحكومة من تعزيز إجراءاتها وهياكلها الأمنية. والأشهر القليلة الماضية لم تكن سهلة. وما كان يمكن لأحد أن يتوقع أنها ستكون سهلة. لقد تصدت الحكومة لهجمات متكررة لجماعات مدججة بالسلاح ممولة من الخارج. ويجري تدريب الشرطة والقوات الموالية للحكومة، بفضل التزام المجتمع الدولي ودعمه. وهناك تقدم بطئ لكنه ملحوظ باتجاه الاستقرار. والالتزام الثابت للاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال بأن يظل اهتمامه منصبا على البلد قد اكتسى أهمية

خاصة. وتزداد هذه الأهمية بعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف مقر البعثة في مقديشو الشهر الماضي.

والأولوية الأولى في الوقت الراهن هي دعم جهود الحكومة لصون الأمن. ويجب أن يكون هناك دعم مالي للحكومة من خلال اللجنة الأمنية المشتركة. وبالطبع، فإن مبادرات الدول الأعضاء للتدريب موضع ترحيب، لكن لا بد من تنسيقها بشكل جيد. ولذلك، أرجو أن يعمل كل المانحين من خلال اللجنة الأمنية المشتركة ومع الأمم المتحدة بغية كفالة مساهمة جهود الجميع في بلوغ أهدافنا المشتركة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نقر بالخطوات المهمة التي قطعتها الحكومة نفسها باتجاه إدارة مواردها.

والسرعة هي أهم عنصر في ما يتعلق بمساعدة المجتمع الدولي في ميدان الأمن. وسيكون للأموال التي يتلقاها الصومال اليوم أثر أكبر على الاستقرار مما لو أرسلت في غضون ثلاثة أشهر. لقد قطعت تعهدات سخية في القمة في بروكسل في نيسان/أبريل. ولا بد من الوفاء بها فورا. وسأستضيف أنا ووكيلة الأمين العام ملكورا اجتماعا غدا مع المانحين الرئيسيين لتقييم الوضع في ما يتعلق بالوفاء بالتعهدات التي قطعت في بروكسل.

وبغية تسريع العملية، أود أن أقترح أنه بالإضافة إلى المساهمات في الصناديق الاستئمانية، يمكن أن يبدأ بعض شركاء التنمية تنفيذ تعاون اقتصادي ومالي ثنائي مباشر مع الصومال. ونتوقع أن تبدأ بعض البلدان تنفيذ هذا التعاون في المستقبل القريب. وينبغي الاستفادة بأقصى شكل من العقد الذي وقعته الحكومة الصومالية مع شركة المحاسبة والمراجعة المعروفة دوليا لزيادة الشفافية والثقة في استخدام هذا التمويل.

وهناك أيضا حاجة ملحة لحشد وإيصال موارد إضافية إلى الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال. إن إدارة الدعم الميداني تؤدي مهمة رائعة في مجال توفير المعدات وأشكال الدعم اللوجستي الأخرى من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيوافي ممثل تلك الإدارة المجلس بمزيد من التفاصيل في هذا الشأن عقب إحاطتي الإعلامية.

وعلى الصعيد السياسي، تواصل الحكومة انفتاحها على الحوار في الصومال مع كل الأطراف المستعدة للالتزام بالسلام. وتدعم الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي ذلك النهج وقد شجعوا الحوار السياسي الداخلي. وفي غضون ذلك، برهنت أرض الصومال مرة أخرى على تقليدها القديم العهد المتعلق بحسم نزاعاتها السياسية الداخلية سلميا.

وبغية تمكيننا من دعم جهود الحكومة على صعيد الحوار السياسي، ستزيد عدد الزيارات التي يقوم بها كبار مسؤولي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو. ولا بد أيضا من أن نواصل العمل باتجاه وجود أكبر على الأرض. وما فتئت إقامة منشأة آمنة لممثلي المجتمع الدولي في مقديشو تتصدر أولوياتنا. ونقل جزء من عملياتنا من نيروبي إلى مقديشو سيزيد بدرجة كبيرة من فعاليتنا ومصداقيتنا، بانضمامنا إلى ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وليبيا واليمن، الموجودين بالفعل في مقديشو.

كما أننا نواصل العمل عن كثب ونقدم المساعدة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي المنظمة الأفريقية للمنطقة وتستطيع ممارسة نفوذ كبير على الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية، وبالتالي الاضطلاع بدور أساسي في زيادة الاستقرار في الصومال.

وقد استفحلت الحالة الإنسانية بصورة مأساوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير جراء احتدام القتال في مقديشو، وازدياد انعدام الأمن في الكثير من أنحاء جنوب الصومال ووسطه، والجفاف المتزايد. وفي

آب/أغسطس ٢٠٠٩، أشارت حسابات آخر تقييم للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي إلى أن حوالي ٣,٧ مليون نسمة، أو ٥٠ في المائة من عدد سكان الصومال، في حاجة إلى وسائل كسب الرزق والدعم الإنساني، بعد أن كان هذا العدد ٣,٢ مليون نسمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ويحتاج برنامج الأغذية العالمي على وجه الاستعجال إلى ٢١٧ مليون دولار لتغطية العجز الذي بلغ ٢١٦ ٠٠٠ طن متري من الأغذية للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠. وقد بدأ مخزون برنامج الأغذية العالمي من أغذية لإطعام ٣,٣ مليون من المستفيدين الذين تشملهم خططه في النفاذ مع حالات عجز محدودة بدأت في أيلول/سبتمبر. ولا تزال الأنشطة المتعلقة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية تُعاني من نقص كبير في التمويل، الذي لا تتعدى نسبته ١٩ في المائة.

وعلاوة على المساعدات الإنسانية، ينبغي أن تبدأ المساعدة الإنمائية بتعمير الصومال. وينبغي أن تنصَبَّ جهود المجتمع الدولي على بناء مؤسسات يمكنها أن تقدم السلع والخدمات إلى الشعب الصومالي، وإطلاق عملية لثني الصومال عن الاعتماد على المساعدة الإنسانية. وبفضل تحسين الأمن وتشجيع الحوار السياسي، فإن روح المبادرة التي يتمتع بها العديد من الصوماليين سيتم استغلالها بصورة كاملة لكي يحقق البلد النجاح.

وفيما يتعلق بأعمال القرصنة، نود أن ننوه مرة أخرى بالدور الحاسم الذي يضطلع به التواجد البحري الدولي قبالة سواحل الصومال. ونشكر حكومة اليابان على تيسيرها للاجتماع الرابع لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي عقد في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وخلال ذلك الاجتماع، أُقر مجددا بأن جوهر المشكلة هو انعدام الأمن في البر.

وفي هذا الصدد، من الأهمية الحاسمة أن نعزز الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية ونساعدها على توفير الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية للصيادين وغيرهم من سكان المناطق الريفية. وستكون مساعدة الصومال على إنشاء وتدريب قوة لخفر السواحل وإعادة بناء قوته البحرية، بطبيعة الحال، أساسية على الأجل الطويل. ويشكل الاتفاق الذي أُبرِم مؤخرا بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات بونتلاند خطوة في الاتجاه الصحيح وتستحق مساعدتنا. ولا نزال ندعم الجهود الرامية إلى ملاحقة القراصنة المشتبه بهم من لدن البلدان الإقليمية.

والأمم المتحدة بصدد إنشاء صندوق استئماني لأنشطة مكافحة القرصنة، وافقت مجموعة الاتصال على اختصاصاته. وأحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات والقطاع الخاص على المساهمة في الصندوق الاستئماني. وفي غضون ذلك، لا يزال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يعملون بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي والحكومة الصومالية لمكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وعلاوة على بناء القدرات، يشمل عملنا وضع التعميمات التوجيهية للحكومات، وأصحاب السفن، وشركات تشغيل السفن وربانتها، وتوفير محفل حكومي دولي لإجراء المناقشات والمفاوضات بشأن المسائل المتصلة بسلامة الملاحة الدولية وأمنها، والإبلاغ بحوادث القرصنة والنهب المسلح التي تتعرض لها السفن.

وبعد سنوات من الصراع، فإن إحلال السلام في الصومال لن يتأتى بين عشية وضحاها. ويجب تعزيز الاستقرار والقضاء على المفسدين المحليين والخارجيين. ويمكن للجزاءات الموجهة أن تشكل سبيلا فعالا للتصدي للمفسدين. ويجب أن يكون نهجنا مرنا وقادرا على إدراج

الأشخاص في قائمة الجزاءات وحذفهم منها عند الاقتضاء، حتى يتسنى للقائمة أن تحقق دورها السياسي.

ومرة أخرى، أود أن أشكر المجلس على إيلاء اهتمامه للموضوع الهام المتعلق بالصومال. ومن المهم أن نساعد هذا البلد على النجاح، ودور المجلس أساسي، بطبيعة الحال، لتحقيق ذلك النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيد بويد.

السيد بويد (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بالنيابة عن وكيلة الأمين العام، سوزانا ملكورا، التي تأسف لعدم تمكّنها من المشاركة بسبب المرض. وأرجو أن تقبلوا اعتذارها الصادق.

لقد أيد القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي اتُّخذ في كانون الثاني/يناير، استراتيجية الأمين العام المقترحة بشأن الصومال، بما في ذلك توفير مجموعة تدابير الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتعزيز قطاع الأمن فيه. وقد أكد هذا المجلس مجددا في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) على ضرورة مواصلة هذا النهج وتوفير الدعم السوقي. ولا يزال هذا الدعم يقدم بصورة متكاملة، تجمع بين المساهمات الطوعية في الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة، ومواصلة الدعم الثنائي المباشر المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال، وتنفيذ مجموعة تدابير الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الممول من خلال الاشتراكات المقررة.

واستفادة من نجاح مؤتمر المانحين المعني بالصومال، الذي عُقد في بروكسل في نيسان/أبريل، تُتّخذ الخطوات لبلورة جميع إعلانات التبرع المؤكدة، التي بلغت في مجموعها ٢٠٠ مليون دولار تقريبا. ومثلما ورد في التقارير السابقة، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين إعلانات التبرع المؤكدة ومدفوعات المانحين الحقيقية. وهكذا، سيُنظم اجتماع لمتابعة مؤتمر المانحين يوم غد، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاستكمال المدفوعات مقابل إعلانات التبرع التي تم التعهد بها في بروكسل في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يسرنا أن نبلغكم بأن مقدار المساهمات يبلغ الآن نحو ٢٥ مليون دولار، بعد أن كان ١٥ مليون دولار في التقرير الذي قدم إلى المجلس في تموز/يوليه. وتمثل هذه الزيادة ٨٠ في المائة من مجموع إعلانات التبرع، والمناقشات جارية لإتمام ما تبقى من المساهمات العالقة.

وعلاوة على ذلك، استكمل الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في الأيام الأخيرة، آلية الحوكمة الاستراتيجية التي لا بد منها لكفالة إدارة الأموال المتوفرة ورصدها على النحو المناسب لتحقيق أولويات محددة. ونتيجة لذلك، نتوقع أن يبدأ الإنفاق من الصندوق الاستئماني قريبا. وحددت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن الأولويات الأولى تركز على تسديد تكاليف المعدات غير المميتة المملوكة للوحدات، وتنفيذ قدرة إعلامية وللبث الإذاعي في مقديشو، وتسديد تكاليف الخدمات الطبية المتكبدة قبل تقديم مجموعة تدابير الدعم السوقي الذي توفره الأمم المتحدة. ونود أن نشكر المانحين على مساهماتهم القيمة، ونشير إلى أننا سنرحب جدا بأي إعلانات تبرع تكفل استدامة هذا الدعم.

ويبلغ قوام القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو حاليا حوالي ٥ ٢٠٠ جندي، أو بنسبة ٦٥ في المائة من كامل القوة المأذون بها المؤلفة من ٨ ٠٠٠ جندي. ونشرت بوروندي وأوغندا ثلاث كتائب لكل منهما، واقترح البَلَدان توفير كتيبة إضافية – أو رابعة.

ومن شأن هذه الزيادات، علاوة على اقتراح جيبوتي المساهمة بوحدة للقوات الخاصة تتألف من ٤٠٠٠ جندي، أن تقرب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل كبير من بلوغ كامل قوامها المأذون به.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوافي المجلس بمعلومات عن أهم الإنجازات وأوجه التقدم التي تحققت بشأن توفير مجموعة تدابير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

لقد وافقت الجمعية العامة على تمويل بمبلغ ١٣٩ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبدأت إدارة الدعم الميداني، من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الآن بإيصال مجموعة تدابير الدعم.

وفي أواخر آب/أغسطس، بدأت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باستهلاك الأغذية الطازجة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويوفر المتعهد الأغذية في مومباسا، كينيا، ثم يرتب مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إيصال شحنات الأغذية بانتظام إلى مقديشو، حيث يتم تخزينها في منشآت التبريد المركزية قبل توزيعها على مطابخ الوحدات مرة أو مرتين في اليوم. وقد مُنح عقد وقود وسيبدأ البائع الذي يوجد مقره في الصومال عملية التسليم قريبا.

وقد تم الانتهاء تقريبا من إجراءات الشراء المتعلقة بخدمات الإخلاء الطبي الجوي، وسيتم منح العقد بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ويجري العمل فعلا بعقود للأمم المتحدة مع مستشفيات مختلفة في نيروبي. وسيتم الموافقة قريبا على عقود خدمات بناء مقر للبعثة، ومرفق طبي من المستوى الثاني، وتركيب مباني سابقة الصنع للمكاتب والإقامة والاغتسال والمرافق الصحية. يذكر أعضاء المجلس أن إحدى الدول الأعضاء ومورديها هما اللذان قدما أصلا الإمدادات المؤقتة للإعاشة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكان جانب كبير من ذلك الجهد يركز على توفير الخدمات التي ذكرتها للتو - الغذاء والوقود والخدمات الطبية. ومع بدء سريان ترتيبات الدعم من قبل الأمم المتحدة، فإننا نمضي تدريجيا في تقليل اعتمادنا على الدعم الذي تقدمه الدولة العضو ومورديها.

وفضلا عن نقل مسؤولية إمدادات الإعاشة إلى ترتيبات الأمم المتحدة، فقد أحرزنا بعض التقدم في إنشاء خدمات أخرى تقدمها الأمم المتحدة. فقد أنشئت شبكة اتصالات استراتيجية تربط حاليا بين مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ومقر البعثة ومكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة في نيروبي. وتتيح هذه الشبكة للبعثة اتصالات آمنة نسبيا. وتوقفت البعثة، للمرة الأولى منذ نشر القوة في مقديشو، عن الاعتماد على مزودي الخدمة التجاريين في الصومال.

وتم التعاقد مع سفن بحرية لتقديم خدمات الشحن البحري بين مومباسا ومقديشو حيث تمت أربع رحلات بنجاح في الشهرين الماضيين. وأود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لفرقة العمل البحرية الدولية، وخاصة عملية أطلنطا، على المساعدة في الحراسة والأمن التي وفرتها لتلك الأنشطة. ومنذ منتصف آب/أغسطس، جرى شحن معدات مملوكة للأمم المتحدة بقيمة ٧ ملايين دولار إلى مقديشو على تلك السفن. وشملت هذه الشحنات معدات للاتصالات والبث اللاسلكي ومخازن دفاع ميداني وأجهزة طبية هامة وأدوية وقدرات على مكافحة الحرائق في المطارات ومبان جاهزة ومولدات كهرباء ومركبات مصفحة وطائفة من المعدات الهندسية بهدف مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي على تحسين ظروفها الأمنية والمعيشية.

وجرى نقل كل شحنة من هذه الشحنات بطريقة مرسومة لكفالة ألا يتم تخزين هذه المعدات القيمة في مقديشو فحسب، بل أن تكون هناك خطة لاستخدامها على الفور. وفضلا عن ذلك، عادة ما يسبق معظم الشحنات تنظيم تدريب، في عنتيبي أو مومباسا، لإعداد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لتشغيل وصيانة المعدات المملوكة للأمم المتحدة وكذلك لتوجيه القوات بشأن إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساءلة ومراقبة المخزون. وبغرض تنفيذ ترتيبات الإمداد هذه في الوقت المناسب، استأجر مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة عقارا تجاريا في مومباسا ليكون مستودعا مؤقتا للوجستيات في الوقت الذي يجري العمل لتجهيز الموقع الذي تفضلت حكومة كينيا بمنحه لاستخدام الأمم المتحدة.

في أعقاب هجومي ١٧ أيلول/سبتمبر الانتحاريين، كان مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مؤهلا تماما للاستجابة السريعة لطلب المساعدة. وبفضل الترتيبات العاجلة لرحلات الطيران وسيارات الإسعاف والنقل إلى المستشفيات، أمكن إخلاء معظم المصابين بجروح خطيرة إلى مرافق طبية ذات مستوى أعلى في نيروبي بعد أقل من ثماني ساعات من وقوع الهجومين. ونُقل بقية المصابين بجروح خطيرة ومن فارقوا الحياة صبيحة اليوم التالي بسرعة إلى نيروبي وإلى بلدالهم الأصلية. وبشأن هذا الموضوع المأساوي، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للمساعدة التي قدمتها فرنسا بتخصيص طائرة للمساعدة في عملية الإخلاء الطبي. واسمحوا لي أن أعبر عن خالص التعازي لأسر جنود بعثة الاتحاد الأفريقي الذين فقدوا حياهم في هذين الهجومين.

وإلى جانب توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي في ١٢ تموز/يوليه، يجري العمل على صياغة اتفاقات لتنفيذ الدعم مع بعثة الاتحاد الأفريقي بغرض تحديد ترتيبات الدعم والمسؤوليات المشتركة عن تنفيذ مجموعة تدابير الأمم المتحدة بشكل رسمي. وقد اكتملت الآن الترتيبات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بخصوص توفير مكاتب وشغل موظفو مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي مؤخرا مكاتب في مجمع جاهز جديد داخل مجمع الأمم المتحدة. وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر، سيشغل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مبان مجاورة لمكتب الدعم. وأخيرا، جرى أيضا التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال يتيح لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال القيام بعملهما في البلد، وتلك الوثيقة جاهزة للموافقة النهائية والتوقيع عليها.

وتعرضت كل من السفن البحرية الأربع التي نقلت شحنات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي إلى البعثة للهجوم. فقد تعرضت ثلاث سفن لهجمات بقذائف الهاون في ميناء مقديشو وكانت سفينة أخرى هدفا لهجوم فاشل من جانب القراصنة. وفضلا عن ذلك، قتل أربعة جنود في البعثة من أوغندا في هجوم بقذائف الهاون على منشأة مركزية أنشأها مكتب الدعم لمناولة الأغذية، وقع عقب الهجومين الانتحاريين بمركبتين مفخختين في ١٧ أيلول/سبتمبر مباشرة.

إن إدارة الدعم الميداني ملتزمة تماما بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، لكن الظروف في مقديشو تنطوي على تحديات كبيرة وسيؤثر استمرار الهجمات على مرافق البعثة والسفن التي تعاقدت معها الأمم المتحدة على قدرتنا على إيصال مجموعة تدابير الدعم المصرح بها وربما تؤدي إلى إبطائها. وفي الشهور الأخيرة، زارت أعداد محدودة من موظفي مكتب دعم البعثة الدوليين معظم مواقع البعثة لفترات قصيرة. وسيستخدم المكتب أفراد البعثة العسكريين على الوجه الأمثل للمساعدة في تقديم خدمات الدعم الأساسية التي

توفرها الأمم المتحدة ريثما تسمح الحالة الأمنية باستخدام متعاقدي الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين بفعالية أكبر.

وختاما، أود أن أحيي بعثة الاتحاد الأفريقي على التزام أفرادها وصمودهم، وبخاصة قوات بوروندي وأوغندا. فعلى الرغم من التهديدات المستمرة والخطيرة، فهم يواصلون أداء المهام الموكلة إليهم بعزيمة قوية. ومرة أخرى، أعرب عن تعازي لأسر من قضوا نحبهم وأشير إلى أن التضحية العظيمة التي قدمها هؤلاء الجنود الـ ١٧ تذكرنا بالحاجة الملحة الحقيقية جدا لتقديم الدعم الكافي وفي الوقت المناسب لقوات البعثة في مقديشو.

وأود أيضا أن أشير إلى أن مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي يحافظ على علاقات عمل وثيقة جدا مع مقر البعثة ومقر قواها في تقديمه الدعم إلى البعثة وفقا للتكليف الصادر عن المجلس. وأظهر هجوما ١٧ أيلول/سبتمبر المأساويان أن هناك تنسيقا أفضل الآن بين المكتب والبعثة وأنهما يعملان معا جيدا بصورة متزايدة. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لحكومة كينيا على ما توفره من دعم وتعاون كاملين لمكتب دعم البعثة. فإلى جانب الدعم الذي تقدمه وزارة الخارجية وسلطات الجمارك وغيرهما من الهيئات الحكومية، وفرت الحكومة الكينية مؤخرا مساحة ١٠ أفدنة مجاورة لمطار مومباسا لإنشاء قاعدة للدعم اللوجستي. والعمل جار لعقد الاتفاق مع الحكومة الكينية وبدء العمل في الموقع الجديد.

وأخيرا، أود أن أعبر عن تقديري للمجلس لما يقدمه من دعم إلى مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وأنا أقدر بشدة دعم المجلس وفهمه المستمرين، وبخاصة في ضوء الحالة الصعبة في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بويد على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات. وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة هذا المجلس. وهذه أول فرصة تتاح لي للقيام بذلك. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الأخير (S/2009/503).

إننا ممتنون جدا للعمل الشاق الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة والممثل الخاص وفريقه في ظروف صعبة جدا لأن الصومال أحد أصعب القضايا في جدول أعمال المجلس خلال فترة عملي هنا والتي تزيد على العامين بقليل. وقد اتخذ المجلس بعض الخطوات الهامة في الشهور القليلة الماضية بغية جعل الصومال أكثر استقرارا، ونرحب بتقدير وكيل الأمين العام باسكو أن الصومال يسير في الاتجاه الصحيح وإن كان ببطء. والأمر الجدير بالملاحظة بوجه خاص هو برنامج دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعمل إدارة الدعم الميداني في تنفيذ مجموعة التدابير تلك جدير بالإعجاب وهو موضع ترحيب خاص.

أعتقد أن لدينا الآن الاستراتيجية المناسبة – اتفاق جيبوتي ووجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم من الأمم المتحدة، والدعم الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية وأجهزتها الأمنية، ومشاركة الأمم المتحدة في الجانبين السياسي والإنساني. المسألة الآن هي مسألة الإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية. لكن، وكما نعلم جميعا، فإن الوضع في الصومال لا يزال هشا للغاية. وكما أشار الأمين العام في تقريره يجب علينا تكثيف التنفيذ على جميع أصعدة استراتيجيتنا.

أولا، على الصعيد الإنساني، ما زالت الحالة مقلقة للغاية. وكما ذكر وكيل الأمين العام باسكو فإن أكثر من ٥٠ في المائة من السكان بحاجة الآن إلى مساعدة. وتعهدت المملكة المتحدة بمبلغ إضافي قدره مليونا جنيه استرليني لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة هناك، بالإضافة إلى التزاماتنا السابقة. وينبغي للمجلس الاستمرار في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة لتعمل في الصومال في توفير الخدمات الأساسية من أمن وغذاء ورعاية صحية للشعب الصومالي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مواصلة الدعم الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية وجهودها الرامية إلى الدخول في حوار ومصالحة. وينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية توسيع نفوذها من خلال المصالحة مع الجماعات التي لا تزال خارج الائتلاف الواسع النطاق الذي يدعمها الآن. وهذا يعني سياسة شاملة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، ويجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره من خلال صرف الأموال التي تعهد بها في بروكسل في نيسان/أبريل.

وتماشيا مع القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، من المهم أن تدعم جميع الدول عملية جيبوتي والحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها الحكومة الشرعية في الصومال. والمملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الأدلة التي وردت في آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال على تقديم إريتريا الدعم لمعارضي الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وهو خرق لقرارات الأمم المتحدة ولحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وطلب زعماء الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن فرض جزاءات على إريتريا ردا على ذلك. والمملكة المتحدة مستعدة لتأييد هذا الإجراء. وسيتعين على المجلس النظر جديا في طلب الاتحاد الأفريقي خلال الأسابيع القادمة. ويجب التمسك بقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) بشأن جيبوتي، ويجب تعزيز الاستقرار في الصومال.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس مواصلة دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تؤدي دورا حاسما في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما تحث المملكة المتحدة الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المساهمات في الصندوق الاستئماني التابع للبعثة. وينبغي أن يستمر تزايد وجود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ذلك البلد بقدر ما تسمح به الحالة الأمنية. ونرحب بالتفاصيل الإضافية التي قدمها لنا وكيل الأمين العام اليوم بهذا الشأن.

أود أن أشيد بالدور الذي تؤديه أوغندا وبوروندي في البعثة، فهي عملية صعبة تجري في ظل ظروف صعبة. وندين الهجمات التي وقعت مؤخرا في مقديشو وننضم إلى الآخرين في تعاطفنا مع الحكومات وتقديم تعازينا لأسر القتلى والمصابين.

ختاما، يجب على المجلس مواصلة القيام بدوره في التصدي للتهديد الذي تشكله القرصنة، بما في ذلك عن طريق تجديد السلطة القانونية للقيام بعمليات ضد القراصنة في وقت لاحق من هذا العام. والحل الطويل الأجل للقرصنة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعادة إرساء سيادة القانون في الصومال، ولكن على المدى القصير تكتسي عمليات مكافحة القرصنة الحالية أهمية للردع واحتواء المشكلة وحماية الممرات البحرية في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي.

لقد اتخذ المجلس خطوات هامة على مدى الأشهر القليلة الماضية لتحسين آفاق صومال أكثر استقرارا. ويتعين الآن استغلال الأشهر القادمة للتأكد من ترجمة هذه الإجراءات إلى تحسن ملموس في حياة سكان البلد. وما زال الصراع في الصومال أحد أكثر الصراعات احتداما في أفريقيا؛ وستظل تسويته والحفاظ على الاستقرار من أكبر

التحديات التي تواجه مجلس الأمن على مدى الأشهر والسنوات المقبلة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أرحب أيضا بالممثل الدائم للصومال في المجلس اليوم.

تواصل الولايات المتحدة مراقبة الأحداث في الصومال بقلق. ونرى أن مفتاح تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل يكمن في إقامة الحكم الفعال على أساس عملية الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة بين الأطراف الملتزمة بالسلام. ومن ثم، تشيد الولايات المتحدة بالحكومة الاتحادية الانتقالية على جهودها الأخيرة، بما في ذلك التعيينات الوزارية الجديدة التي ترفد الوزارات الرئيسية بالمزيد من الخبرة والدراية الفنية. ونرى أن استمرار عمل الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل مد يدها إلى العناصر المسلحة لضمها إلى عملية جيبوتي للسلام علامة أخرى على إحراز التقدم. ونرحب أيضا بالتطورات الأخرى التي حدثت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك إنشاء لجنة للأمن وإحلال السلام كُلِّفت بإصلاح قوات الأمن الصومالية وجميع أجهزة إنفاذ القانون التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وتعيين وزير لتنمية المرأة في الحكومة الاتحادية الانتقالية كمنسق لحقوق الإنسان.

لكن للأسف، هذا ليس سوى جزء من الصورة. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2009/503)، ما زال الصومال يعاني من استمرار انعدام الأمن. والولايات المتحدة، إلى جانب الآخرين، تدين بأشد لهجة استمرار الهجمات العسكرية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الهجمات التي شنتها حركة الشباب في ١٧ أيلول/سبتمبر على مقر بعثة الاتحاد الأفريقي وأسفرت عن مقتل ٢١ شخصا. ونعرب عن تعازينا الصادقة للشعبين الأوغندي والبوروندي، وعن تمنياتنا بالشفاء الكامل والسريع للمصابين.

وتسببت حركة الشباب وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تغذيها جهات خارجية في سقوط العديد من القتلى وانتهكت حقوق المواطنين الصوماليين بلا عقاب، بما في ذلك من خلال الاعتداء على المدنيين واحتجازهم واعتقالهم بصورة غير قانونية. ومسألة الجهات الفاعلة الخارجية مسألة خطيرة. وأفاد فريق الرصد التابع للجنة جزاءات الصومال بأن إريتريا قدمت الدعم السياسي والمالي والعسكري لجماعات المعارضة المسلحة في الصومال. ورفضت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإشراك الحكومة الإريترية في حوار بشأن علاقاتها الإقليمية. وحان الوقت لأن ينظر المجتمع الدولي في سبل معالجة تأثير إريتريا المزعزع للاستقرار في الصومال والمنطقة.

وفي ضوء ذلك، ينبغي لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي أن يكون محوريا في دعمنا لعملية السلام الصومالية. لقد أثبتت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قدرة مثيرة للإعجاب على حماية مواقع استراتيجية تعرضت لهجوم متواصل من المتمردين، ونحن نثني على أفرادها لبطولتهم. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة تمويل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي، وستستمر حكومة بلدي في تقديم المعدات والتدريب للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي.

في الوقت نفسه، يجب أن نعمل على تحسين قطاع الأمن الداخلي في الصومال. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على الحاجة إلى المواءمة بين المحتوى ومدة التدريب لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومع مراعاة ذلك، فإننا نوصي بمزيد من تنسيق الجهود الدولية لتدريب وتجهيز قوات

الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن والشرطة من أجل ضمان قوات أقوى وأنجع.

إن الحالة الإنسانية المروعة في الصومال الناجمة عن العنف تزداد سوءا الآن بفعل الجفاف الذي تزداد شدته في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلد. ويهدد القتال الجاري عملية إيصال المواد الغذائية وغيرها من المساعدات الإنسانية لحوالي ٣,٧ مليون صومالي بحاجة إلى المساعدة. ونلاحظ مع الانزعاج أنه في تموز/يوليه تأخرت مستلزمات لعلاج سوء التغذية ومنعه لدى ٨٥ ٠٠٠ طفل صومالي بسبب المخاوف الأمنية. كما وجد موظفو الإغاثة أنفسهم في خطر. وتندد الولايات المتحدة بالعنف ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الإغاثة الذين ما زالت تحتجزهم الجماعات المسلحة في الصومال.

وما زالت القرصنة تشكل عقبة أمام تقديم المساعدة. وينبغي تعزيز الجهود الدولية لملاحقة القراصنة المشتبه بهم وتوسيع نطاقها لضمان وجود بيئة يمكن خلالها نقل المساعدات والإمدادات بأمان.

وما فتئت الولايات المتحدة هي أكبر المانحين الثنائيين للمساعدات الإنسانية إلى الصومال، حيث قدمت في السنة المالية الماضية ما قيمته أكثر من ١٥٠ مليون دولار من المساعدات الطارئة المكونة من مواد غذائية ومواد غير غذائية. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بقيام حركة الشباب بتغيير وجهة المساعدات الإنسانية – وتغيير الوجهة هذا من شأنه إيذاء شعب الصومال وتعزيز موقف حركة الشباب في حربها ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية. لذلك قمنا بمراجعة برامج الطوارئ لدينا للتأكد من أننا نفعل كل ما نستطيع لمساعدة شعب الصومال، وطلبنا من شركائنا المنفذين توخي المزيد من الحرص لتجنب ذلك.

والولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء وصولا إلى صومال مستقر وآمن وأكثر ازدهارا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/503) .

كما أشرنا خلال مداولاتنا في تموز/يوليه، يمر الصومال بفترة حساسة جدا. والتطورات على أرض الواقع لم تصل بعد إلى نقطة لا رجعة فيها حيث يمكننا القول عندها إن سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية توطدت في العاصمة وحولها.

وتؤيد تركيا تماما الحكومة الاتحادية الانتقالية بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة في الصومال. ونرحب بسياسة التواصل التي تتبعها الحكومة تجاه جماعات المعارضة. ونرى أنه يتعين علينا أن نهيب بجميع الجماعات داخل الصومال وخارجه ونقنعها بعدم وجود حل عسكري للمسألة الصومالية وبأن الطريق الوحيد المؤدي إلى مستقبل يرفرف فوقه السلام هو من خلال عملية سلام جيبوتي.

ونثني على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونعرب عن إدانتنا الشديدة للهجوم الذي وقع في ١٧ أيلول/سبتمبر على جنود البعثة. ونعرب مرة أخرى عن تعازينا لحكومتي أوغندا وبوروندي. ونشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الانضمام إلى أوغندا وبوروندي في تعزيز وجود البعثة في الميدان بنشر القوات. ومن شأن ذلك أن يساعد بالتأكيد على توسيع نطاق وجود البعثة ليمتد إلى المناطق الرئيسية خارج مقديشو.

ونشجع إدارة الدعم الميداني كذلك على أن تواصل دعمها للبعثة، حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بشكل فعال. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون النشر السريع لمجموعة عناصر الدعم اللوجستي أهمية حيوية في هذا الصدد. ونرحب بإيلاء الأمم المتحدة أولوية عالية لتحسين الأوضاع المعيشية لأفراد البعثة.

وبالمثل، يتحتم أن يجري على وجه السرعة تحويل المبالغ التي تم التبرع بها للبعثة في مؤتمر المانحين في بروكسل في نيسان/أبريل الماضي. وفي هذا السياق، نرحب بعقد مؤتمر للمتابعة غدا. ويمكنني القول بأننا قد حولنا بالفعل نصف المبالغ التي تعهدنا بدفعها للبعثة. كما وضعنا تحت تصرفها جزءا من المبلغ الآخر الذي تعهدنا بدفعه، لأغراض إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية الانتقالية في الصومال. ونحن كما أشرنا في عدة مناسبات سابقة على استعداد لتدريب أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي وضباط الشرطة الصوماليين في تركيا، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ولا شك أن من الأهمية بمكان تعزيز مؤسسات الأمن الصومالية. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد اللجنة الأمنية المشتركة في الصومال اجتماعات مختلفة منذ تموز/يوليه. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تبادل الرأي مع اللجنة بهدف دعم جهودها الرامية إلى تنسيق المساعدة المالية المقدمة للقطاع الخاص، ولإعداد السياسات، وإعادة تنظيم قوات الأمن الصومالية.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مقديشو وخارجها، نظرا لاستمرار القتال بين الحكومة والمتمردين. ونود أيضا أن ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في هذا البلد. ذلك أن حاجة ما نسبته ٥٠ في المائة من السكان إلى الدعم الإنساني تزيد من صعوبة العمل الذي تؤديه الحكومة لتوطيد دعائم سلطتها واستعادة القانون والنظام، وتقديم الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات الأساسية، والفعالية في إدارة عملية الانتقال. وسيكون الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي ضروريا في هذا الشأن.

ونتابع عن كثب عمل الأمانة العامة فيما يتعلق بالتخطيط لقيام عملية حفظ سلام تضطلع بها الأمم المتحدة في المستقبل لتخلف البعثة، رهنا باتخاذ مجلس الأمن لقرار جديد في هذا الصدد. وتعرب تركيا عن تأييدها الكامل لنهج الأمين العام ذي المراحل الثلاث، الذي أقره مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩). ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغرض تنفيذ هذا النهج التدريجي، الذي تتطلب مرحلته الثانية إقامة وجود خفيف الأثر للأمم المتحدة في مقديشو. ونتفهم بالتأكيد النهج اللبيب الذي يشير به الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بتنفيذ هذه المرحلة، ولا سيما حين يفكر المرء في الخطر الأمني الذي تشير التقديرات إلى أنه ما زال مرتفعا بالنسبة لمقديشو.

وأخيرا، يتعين علي أن أقول إننا متفقون تماما مع زملائنا البريطانيين والأمريكيين على أهمية مكافحة القرصنة أمام ساحل الصومال. ولا تزال تركيا على التزامها بالمساهمة في الجهود الدولية المبذولة في هذا الاتجاه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين صباح اليوم.

ويساورنا قلق خطير إزاء الحالة الأمنية في الصومال. فالهجمات المستمرة التي تشنها جماعات المعارضة على الحكومة الاتحادية الانتقالية تزيد حالة الأمن والحالة الإنسانية سوءا. وتشجب اليابان الهجوم الذي وقع على مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمقديشو يوم ١٧ أيلول/سبتمبر وتعرب عن صادق مواساتها للضحايا ولأسرهم. ونعرب

كذلك عن تقديرنا للجهود المتفانية التي تبذلها البعثة في ظل أوضاع بالغة المشقة.

ونؤيد نهج الأمين العام التدريجي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩) على أساس نهج ثلاثي المراحل. وتتمثل المرحلة الأولى في تعزيز البعثة وتقديم الدعم الميداني الضروري. ومن دواعي سرورنا الشديد أن هذا الجهد يجري بذله للوصول بالبعثة إلى القوة المأذون بها وتحقيق الاستقرار، ونثني بصفة خاصة على نشر بوروندي مؤخرا لكتيبة إضافية. ونرحب أيضا بالتعهدات التي قطعتها كل من بوروندي وأوغندا على نفسها بإرسال قوات إضافية، وبالتعهد الجديد من جانب جيبوتي. ونرجو أن يتم الوفاء بتلك التعهدات. وللاتحاد الأفريقي دور رئيسي يؤديه في التنسيق، بما فيه تقديم الدعم اللوجستي للبلدان التي تعهدت بنشر قوات في الميدان.

ونعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام، التي أفاض السيد بويد في تفصيلها، لتنفيذ مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة بشكل مطرد. ونرحب خاصة بإقامة شبكة آمنة للاتصالات الاستراتيجية بين مقار القيادة، فضلا عن نشر مختلف أنواع الدعم.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، نحيط علما بشروع الأمانة العامة في أعمالها التحضيرية لإيجاد ''أثر خفيف'' في مقديشو. غير أنه ينبغي التشديد على أنه من أجل التنفيذ الفعلي للمرحلة الثانية لا بد من اتخاذ تدابير لا غنى عنها ضمانا لأمن الموظفين البالغ الأهمية، وعلى وجه التحديد توفير مرافق أمنية والقيام بتدابير لمكافحة الإرهاب.

ولا يزال انعدام الأمن يشكل أخطر تحدٍ يواجه الصومال، ولذا فإن تعزيز الأمن يعد في قمة الأولويات. ويجري تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لتعزيز قوات الأمن الوطني الصومالية وقوة الشرطة الصومالية، وتم عقد اجتماع بين اللجنة الأمنية المشتركة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن المهم أن يقدم هذا الدعم على نحو منسق.

وتثني اليابان على الحكومة الاتحادية الانتقالية لما تبذله من جهود لتعزيز عملية جيبوتي بالتواصل مع الجماعات المعارضة. وفي الوقت ذاته، نشجب التدفق المستمر للدعم الخارجي إلى جماعات المعارضة والأنشطة الإجرامية. ونحن على استعداد للمشاركة في أعمال لجنة الجزاءات بالصومال الرامية إلى التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

وإلى جانب تعزيز المؤسسات الأمنية، من الضروري تقديم الدعم لبناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية. وترحب اليابان بالتوقيع على الاتفاق بين الحكومة و ''بونتلاند'' لتعزيز التعاون في مجالات من قبيل بناء المؤسسات والأمن وعمليات مكافحة القرصنة.

ونشعر بالقلق في الوقت ذاته إزاء انعدام الاستقرار الذي أوجدته العملية الانتخابية في ''صوماليلند''. ونرجو أن يتم احتواء التوتر القائم بين الأطراف. وتختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في هذه المناطق بالطبع عن الأحوال في جنوب وسط الصومال، ولكن على المجتمع الدولي أن يواصل دعم استقرار الصومال بصفة عامة بتقديم المساعدة المناظرة للاحتياجات في مناطقه المتباينة.

وتعرب اليابان عن ترحيبها بالجهود الجديرة بالإشادة التي تبذلها كثير من البلدان للتصدي لمسألة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات هامة، كما تقدم العمليات البحرية التي تضطلع بها مختلف البلدان والمنظمات إسهامات لا غنى عنها.

وفي إطار الجهود التي تبذلها اليابان، ترأست الاجتماع الرابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بكامل هيئته، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين

العام. وقد زاد عدد البلدان المشاركة في فريق الاتصال زيادة كبيرة، الأمر الذي يعد بادرة واضحة على توسيع المجتمع الدولي لنطاق مشاركته. واتفق فريق الاتصال على إنشاء صندوق استئماني للمحاكمة على القرصنة وأكد ضرورة تعزيز المنظمات الدولية من قبيل المنظمة البحرية الدولية وقدرة الدول في المنطقة. ومن شأن هذا الجهد أن يسهم في تعزيز الشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وختاما، من الواضح أن استقرار الصومال ضروري للتصدي للأسباب الجذرية لمشكلة القرصنة. وتحقيقا لتلك الغاية، نأمل في أن يشجع فريق الاتصال المعني بالقرصنة وفريق الاتصال الدولي بشأن الصومال تبادل المعلومات والتعاضد في أنشطة التوعية.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام، السيد باسكو، وللسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ومما يثير قلقنا البالغ حدة المواجهة العسكرية في الصومال والوضع الأمني العام. إن موت ٢١ من حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في ١٧ أيلول/سبتمبر، يثير الشعور بالأسف والغضب بشكل عميق. ونعرب عن خالص تعازينا في ذلك الصدد. إن النزعة القتالية لدى المعارضة التي لا يمكن معها التوصل إلى تسوية، والهجمات التي لا هوادة فيها على مواقع القوات الحكومية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤدي بجلاء إلى إيجاد مناخ تغيب فيه سيادة القانون ويتفشى فيه الخوف وانعدام الأمن في البلد، ويُعقّد بشكل كبير الإجراءات التي تتخذها الحكومة الاتحادية الانتقالية بهدف إقامة نظام حكم فعال في جميع أرجاء البلد.

ونعتقد أنه بالرغم من ظهور بوادر إيجابية على النجاح المؤقت الذي تحقق في مكافحة المتمردين والاشتباكات بين الفصائل داخل صفوفهم، فإنه لسوء الحظ يبدو أن هذه الاتجاهات لا رجعة فيها. فالجماعات المسلحة تكسب رزقها من الجرائم التي ترتكبها في معظم الأراضي الوطنية، ويعاني نتيجة لذلك الكثير من المدنيين وموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. ونضطر مرة أخرى إلى الإشارة إلى أنه دون تحقيق استقرار جدي ومستدام في ميدان الأمن، سيكون من المستحيل أساسا المضي قدما بشكل كبير في مهمة تطبيع الوضع، وبناء الدولة، وحل المسائل في الميدانين الاقتصادي والإنساني.

ولا تزال هناك مهمة ملحّة تتمثل في مكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي، وتشارك روسيا بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذه المنطقة. ولسوء الحظ، فإن استمرار عدم الاستقرار في جميع أرجاء البلد يساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة القرصنة في المنطقة. وما زلنا نرى أنه يجب التوصل إلى حل لهذه المسائل بطريقة شاملة. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على زيادة مشاركته من خلال إجراءات يُتفق عليها في الميدان الأمني، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بالتركيز على بناء قدرة حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية. بطبيعة الحال، تحظى الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الآثار المترتبة على الأزمة الإنسانية بنفس الأهمية، والتي لا تساهم إلا في وضع الصعوبات على درب المصالحة الوطنية.

وفي ظل الظروف الحالية، من الواضح أن الدور الريادي المضطلع به في تناول مسألة تعزيز الأمن، يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالقرار الذي اتخذته القيادة البوروندية باستمرار المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالرغم من الخسائر التي تكبدها ذلك البلد نتيجة الهجوم على حفظة السلام البوروندين. وإن العمل على تقوية البعثة بسرعة، بما في ذلك بكفالة توفير الإمدادات

اللوجستية الكافية، له أهمية حاسمة لفعالية هذه العملية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضا أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الواردة في قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، تعد كافية لمساعدة حكومة ذلك البلد على التوصل إلى حل للوضع في الصومال.

ولا يسعنا إلا الموافقة على النتيجة التي تم التوصل إليها بأن الظروف اللازمة لنشر عملية كاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال لم تتحقق للأسف حتى الآن. كما لم يتحقق حتى الآن أي سلام للحفاظ عليه. وبالرغم من ذلك، نعتقد أنه من الضروري مواصلة العمل بشأن مسألة احتمال وزع عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، والعمل بشأن طرائق إدماج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مثل هذه العملية.

وتدعو روسيا باستمرار إلى تحقيق سلام ومصالحة مستدامين في الصومال على أساس اتفاق جيبوتي، لصالح توطيد الاستقرار والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وتتطلب عملية السلام تعبئة الجهود، أولا وقبل كل شيء، بواسطة الصوماليين أنفسهم وإشراك كل القوى السياسية الرئيسية التي لا يُشتبه في ارتكابها جرائم إرهابية. ونساند الجهود التي يبذلها الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد والحكومة الوطنية في الصومال في هذا المجال. ونتوقع زيادة هذه الجهود من أجل تحقيق الاستدامة للعملية السياسية.

ويتمثل الشرط المسبق الهام لنجاح التوصل إلى تسوية في الصومال وتطبيع الوضع في البلد بأكمله في تقديم الدعم الواسع للحكومة الصومالية، أولا وقبل كل شيء، من جانب البلدان المجاورة. ونهيب بدول المنطقة ألا تسمح بتدفق المرتزقة الأجانب والأسلحة إلى الصومال انتهاكا لنظام الجزاءات ذي الصلة الذي فرضه مجلس الأمن. ونعتقد أنه من الضروري اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز هذا النظام.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم. ونرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن التطورات الأخيرة في الوضع في الصومال (S/2009/503). كما نشكر السيد باسكو والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال.

يبين تقرير الأمين العام والإحاطتان الإعلاميتان المقدمتان بواسطة الأمانة العامة أن الوضع الحالي في الصومال لا يزال خطيرا، كما يتدهور الوضع الأمني، وتفتقر العملية السياسية إلى الزخم اللازم لاستمرارها، وتزداد الأزمات الإنسانية سوءا. وبعد مرور ١٨ عاما على الحرب الأهلية، لا يزال بناء السلام في الصومال مهمة شاقة وصعبة. وهذا شيء مؤسف بالنسبة للصومال وللمجتمع الدولي. ونشعر بالقلق البالغ إزاء الوضع الحالي في الصومال. ونعتقد أن عملية وقف الصراعات العنيفة والنزاعات الإثنية وتحقيق المصالحة الوطنية والشروع في الإعمار الوطني، تُعد خيارا سياسيا يجب أن تتخذه جميع القوى السياسية في الصومال.

ويحدونا الأمل في أن تتخذ فورا البلدان المجاورة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي، الإجراءات اللازمة، وأن تستخدم نفوذها ومساندتها لتفادي المزيد من التدهور في الوضع في الصومال. وندعو كل الأطراف في الصومال إلى السعي لإجراء حوار المصالحة الوطنية. ونؤيد توطيد عملية جيبوتي للسلام، وندعو كل الأطراف المعنية إلى الانضمام إليها. وندين الهجمات الأخيرة ضد حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، والمدنيين، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما نحث الفصائل المسلحة في الصومال على أن تضع أسلحتها فورا وأن تسعى لتسوية المسألة بالطرق السياسية.

لقد فرضت مسألة الصومال بالفعل تحديات خطيرة على القرن الأفريقي، وكذلك على السلام والأمن الدوليين. وندعو كل الأطراف إلى أن تستخدم نفوذها بالكامل وأن تركز على الإقناع بإجراء الحوار وتعزيزه من أجل تحقيق تقدم كبير في الوقت المناسب في عملية السلام في الصومال.

ونقدر تقديرا كبيرا الدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في استقرار الوضع في الصومال وحماية شعبه في ظل ظروف صعبة ومعقّدة. ونعرب عن تقديرنا بوجه خاص للمساهمة التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات مثل أوغندا وبوروندي. وندين جميع أنشطة العنف المرتكبة ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولا تزال الصين ترى أنه ينبغي وزع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. ونفهم أن تنفيذ هذه المهمة لا يزال يواجه بعض العراقيل. ومع ذلك، ينبغي ألا ينتظر المجتمع الدولي بشكل سلبي حتى تحين الظروف المناسبة. ولتحقيق السلام في الصومال، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر. ونعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات الخطيرة التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بسبب المستوى غير الكافي من القوات ونقص الموارد. وندعو الأمانة العامة إلى تعزيز المشاورات مع لجنة الاتحاد الأفريقي، وزيادة استكشاف السبل لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولا تزال الصين ترى أنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بوجه خاص، بدور إيجابي أكبر في مسألة الصومال. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يعمل على زيادة تنفيذ الالتزامات بتقديم المساعدة لحكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقد قدمت الحكومة الصينية للاتحاد الأفريقي إسهامات في العديد من المناسبات لدعم عملياته لحفظ السلام في الصومال. وقدمنا أيضا مساعدة لوجيستية للبلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وفي الفترة الأخيرة قدمت الحكومة الصينية للحكومة الصومالية كذلك ٥٠٠ ٠٠٠ دولار نقدا وما قيمته مليون يوان في شكل أدوية لعلاج الملاريا. ووافقنا أيضا على إلغاء مبالغ كبيرة من ديون الحكومة الصومالية.

والوفد الصيني على استعداد للانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين للاستمرار في الاضطلاع بدور بناء في حل مسألة الصومال.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أشكر السيد باسكو والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب أيضا بوجود الممثل الدائم للصومال بيننا.

لا تزال بوركينا فاسو قلقة إزاء الحالة الأمنية في الصومال، التي تتصف باستمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة وقوات الحكومة. لقد أودى العنف بالعديد من الأرواح – لا سيما أرواح المدنيين والزعماء السياسيين. وللأسف، فإن الهجوم الذي وقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على المقر الدائم لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والذي أودى بحياة عدد من الجنود البورونديين والأوغنديين قد أضاف إلى تلك القائمة. وننتهز هذه الفرصة لنقدم تعازينا الحارة إلى حكومتي هاتين الدولتين وإلى البعثة.

إننا ندين مرة أخرى هذا الهجوم الذي قام به متمردو الشباب الإسلامي. إن أي عنف موجه ضد أفراد حفظ السلام وموظفي المنظمات الإنسانية غير مقبول تماما. وننتظر نتائج التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة باهتمام كبير ونأمل أن يتم العثور على الجناة ومعاقبتهم على أفعالهم.

وكما لاحظ وفدي في المرة الأخيرة التي ناقشنا فيها الحالة في السودان (انظر S/PV.6173)، فإن مستوى الهجمات وشدة الاشتباكات يعطي مصداقية لفكرة أن هناك قوات أجنبية تدعم المتمردين بالسلاح والمحاربين واللوجستيات. وأكد هذا الوضع أيضا تقرير الأمين العام (S/2009/503).

ونود أن نذكر بأن الاتحاد الأفريقي قد أعرب عن قلقه البالغ إزاء تزايد وجود العناصر الأجنبية في مقديشو وأجزاء أخرى من الصومال وطلب من مجلس الأمن أن يفرض جزاءات ضد من يعارضون عملية السلام والمصالحة في الصومال. ويحدونا الأمل في أن يتابع مجلس الأمن هذا الطلب ، بما في ذلك في إطار لجنة مجلس الأمن المعنية بالصومال المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢).

أما الوضع الإنساني المؤسف أصلا فإنه ما زال يتردى نتيجة لتزايد انعدام الأمن وقتل عدد من العاملين في المجال الإنساني والتهديدات المستمرة باحتجاز رهائن. وهنا، نشيد بالعاملين في المجال الإنساني وما يتصل به لشجاعتهم وعزمهم ومرة أخرى نناشد المتحاربين أن يضمنوا سلامتهم. وفي حين نتفهم الوضع الصعب الذي يواجهه العاملون في الميدان، فإننا نحث الوكالات الإنسانية على أن تبقى بين السكان المحليين قدر الإمكان.

أما بخصوص الوضع السياسي، فتؤكد بوركينا فاسو من جديد دعمها الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وترحب باستمرار تواجدها في مقديشو وبجهودها التي تهدف إلى تعزيز سلطتها، لا سيما في المجال الأمني. ولقد تشجعنا أيضا لكون أن البرلمان يواصل اجتماعاته في مقديشو رغم الأخطار الأمنية المتزايدة.

وترحب بوركينا فاسو بالتزام الرئيس شريف مجددا بالتنفيذ الكامل لاتفاق جيبوتي، الذي مازال الإطار الوحيد ذي الصلة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الصومالية.

ونشجع سلطات البلاد على أن تواصل سياستها في الحوار والانفتاح على الجماعات المتمردة، بهدف إشراكها في عملية تهدئة الوضع في البلاد. وتمثل اتفاقية التعاون التي وقعها في حزيران/يونيه أهل السنة والجماعة خطوة هامة إلى الأمام، وندعو الجماعات المسلحة الأخرى إلى أن تحذو هذا الحذو.

ونحيط علما بالجهود الجارية لإنعاش اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تنسيق اتفاق جيبوتي وتطبيقه. وفي هذا الإطار، من الملحّ الوفاء بالتعهدات التي قطعها المانحون في مؤتمر بروكسل لضمان تعزيز قوات الأمن الصومالية، وتوسيع سلطة الدولة، والنهوض بالمصالحة الوطنية وإدارة العملية الانتقالية.

أما بخصوص تنفيذ نهج الأمم المتحدة التدريجي ذي المراحل الثلاث لدعم الصومال، فإننا نهنئ الأمانة العامة على مواصلة دورة بعثاتها رغم الظروف الأمنية الصعبة في الميدان. ونشجع الأمانة العامة على ألاّ تدخر جهدا للانتقال بأسرع ما يمكن إلى المرحلة الثانية. ونرى أن تقديم الأمم المتحدة على وجه السرعة برنامجا لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هو أكثر العناصر إلحاحا إلى جانب وضع استراتيجية للأمن الوطني وتعزيز الخدمات الأمنية. ونشيد مرة أخرى بالأمانة العامة للجهود التي تبذلها ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله ، وفريقه لإصرارهم على الوقوف إلى جانب الشعب الصومالي بالرغم من الصعوبات التي يواجهونها.

ونؤكد مجددا امتناننا لأوغندا وبوروندي لإسهاماتهما القيمة في السعي من أجل السلام في الصومال. ونظرا لصعوبة الوضع، فإننا نشجع البلدان التي كانت قد أعلنت عن تقديم قوات مسلحة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تفي بالتزاماتها وللإسهام في تعزيز البعثة.

وما زالت بوركينا فاسو تؤمن بمستقبل من السلام والاستقرار والرخاء للصومال. ويتطلب ذلك التزاما من الأطراف الصومالية واستمرار دعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن.

السيد غيرميت (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما هذا الصباح وكيل الأمين العام لين باسكو والسيد غريغ بويد، وكذلك لوجود ممثل الصومال بيننا.

يود وفدي أن يستهل بيانه بالإشادة بالعمل المكثف الذي قامت به الحكومة الاتحادية الانتقالية للتواصل مع الجماعات المعارضة، والمضي في المصالحة الوطنية وضمان أمن الشعب الصومالي. إن وضع استراتيجية للتفاوض مع هذه الجماعات وإقناعها وضمها إلى الحوار قد أتى ثماره بالتوصل إلى اتفاق مع أهل السنة والجماعة. ونأمل أن نرى في المستقبل المزيد من أعضاء التمرد ينضمون إلى هذه العملية، وذلك للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال.

وفي هذا السياق، نرحب بكون أن التعهدات التي أعلنها المجتمع الدولي في بروكسل يجري صرفها، ونأمل أن تحصل عما قريب الآليات المالية المختلفة التي أنشئت للتعاون مع الصومال على الأموال الموعودة. ونعتقد أنه ينبغي لمجتمعي أرض الصومال وبونتلاند أن يحصلا على أموال كي يتمكنا من حماية الاستقرار في منطقتيهما.

وبالمثل، نشيد بتحسن القدرة الإدارية للحكومة الاتحادية الانتقالية. إن إنشاء حوكمة فعالة في الصومال هو أساس رئيسي لضمان النظام العام. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم الدعم الضروري للصومال لبناء المؤسسات، وتعزيز قدرة الحكومة وتحسين البنية التحتية بهدف ضمان وضع نهج شامل لمعالجة المسائل الإنسانية والسياسية والأمنية والإنمائية التي هي أصل الأزمة الحالية.

ومع ذلك، فإن هذه التطورات لا يمكن أن تقودنا إلى تجاهل العنف المتصاعد في الصومال والتراجع الخطير في الحالة الإنسانية خلال الفترة قيد الاستعراض.

ووقعت هجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وموظفي البعثة الأفريقية في الصومال، وعمليات سرقة في مرافق الأمم المتحدة وأعمال عنف واسعة النطاق ضد المدنيين من جانب مجموعات مسلحة. كما لاحظنا وجود أنشطة إجرامية على أيدي مخربين محليين أو أجانب، استغلوا هشاشة البلد لتعزيز أنشطتهم في التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات غير المشروعة. وتشكل جميع تلك الأنشطة تهديدا مستمرا على عملية جيبوتي للسلام.

وعلى أساس هذه الخلفية، ينبغي تكثيف الجهود لمواصلة إحراز التقدم بشكل متزامن في تجهيز وتدريب قوات الأمن الصومالية بغية تمكينها من تولي المسؤولية عن الأمن في بلدها، مما سيسهم في العثور على حل لمشكلة الصومال الأساسية. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالأعمال التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية والبعثة الأفريقية في الصومال لإقامة مؤسسات الأمن الانتقالية، وتطوير استراتيجية الأمن الوطنية، وتعزيز قدرات المؤسسات الأخرى للقانون والقضاء والإدارة العامة. ويحدونا الأمل، بصفة خاصة، في أن تحقق لجنة الأمن المشتركة نتائج ملموسة أكبر في المستقبل.

إننا نعتقد، كذلك، أنه بالإضافة إلى ضمان تعزيز مؤسسات الأمن الحكومية، من الضروري بشكل ملح تعزيز البعثة الأفريقية في الصومال. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد على امتناننا لحكومتي بوروندي وأوغندا على مساهمة كل منهما للبعثة. إننا نعرب عن أسفنا العميق إزاء

الخسائر في الأرواح التي نتجت عن الهجمات الأخيرة على مرافق البعثة الأفريقية في الصومال.

ويشكل تأثير الوضع الأمني غير المستقر على توفير المساعدة الإنسانية داخل وخارج مقديشو مصدر قلق لوفد بلدي. إن أعمال السطو الجارية على مرافق الأفراد الذين يقدمون المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى فترات الجفاف التي يزداد طولها باضطراد، تزيد من صعوبة ظروف الحياة التي يعاني منها أكثر من ٥٠ في المائة من سكان الصومال، الذين يحتاجون حاليا إلى المساعدة الإنسانية والدعم من أجل البقاء. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تزايد سوء التغذية للأطفال، الذي يصيب حاليا طفلا واحدا من بين كل خمسة أطفال. وعليه، فإن من الضروري بشكل عاجل حاليا تأمين التمويل الكافي للبرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش، بالإضافة إلى تأمين الوصول الحر للمساعدات الإنسانية وتحسين الظروف الأمنية لأفراد الخدمات الإنسانية في الصومال.

إننا ندين التشريد القسري وأعمال العنف ضد المدنيين، التي تحدث في ظل المصادمات بين قوات الحكومة ومجموعات المتمردين أو بسببها. وفي هذا الصدد، نذكّر جميع أطراف الصراع بأن من واجبها احترام قواعد القانون الدولي، وخصوصا القانون الإنساني الدولي. ونظرا لأن مكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن تبقى من أولويات المجتمع الدولي والسلطات الصومالية، فإننا نرحب بقيام الحكومة بإنشاء منصب على المستوى الوزاري للتنسيق في مجال حقوق الإنسان.

في الختام، نود أن نكرر تأكيد دعمنا للاستراتيجية التي وضعها الأمين العام لمعالجة الأزمة في الصومال. كما أننا نود الإشادة بجهود الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد ولد عبد الله، لتعزيز العملية السياسية في ظل ظروف صعبة بشكل خاص.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو، والسيد بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتكرر النمسا تأكيد دعمها الكامل لعملية جيبوتي للسلام وللحكومة الاتحادية الانتقالية. ومن الأساسي بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية للاتصال مع مجموعات المعارضة وتعزيز الأداء الحكومي من أجل تحقيق التقدم في العملية. إننا نحث الأطراف في الصومال على الانضمام إلى عملية جيبوتي وهياكلها. فاتفاق جيبوتي للسلام يمثل الإطار الممكن والشرعي الوحيد لتحقيق السلام الدائم في الصومال.

وتدين النمسا محاولات المتطرفين لإسقاط الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك الهجمات الإرهابية ضد البعثة الأفريقية في الصومال. ويساورنا القلق البالغ إزاء ما يقوم به مخربو عملية السلام، وإزاء الدعم الخارجي للمتمردين. إننا على استعداد لدعم التدابير التي تمنع بشكل فعال تقديم المساعدة لمجموعات المتمردين. ويساورنا القلق، بالقدر نفسه، إزاء استمرار الأنشطة الإجرامية، كالاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، التي تشكل تهديدا على الصومال والمنطقة عامة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لأوغندا وبوروندي اللتين تساهمان بقوات للبعثة الأفريقية. وما زالت البعثة تمثل عاملا أساسيا في استقرار الصومال. ولذا من الأهمية بمكان أن تصل إلى القوام المحدد في ولايتها، وأن تتمتع بالقدرات اللازمة لإنجاز مهمتها. إننا نرحب ترحابا حارا بالتعهدات الأخيرة بالمساهمة بقوات إضافية وبتوفير حزمة الدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة الأفريقية في الصومال. كما أننا نود أن نشدد على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة الأفريقية والمكتب

السياسي للأمم المتحدة في الصومال، بغية تأمين التنفيذ الفعال للدعم الدولي للصومال وللبعثة الأفريقية.

وأود بالنيابة عن حكومة بلدي أن أنقل تعازينا إلى أسر، ووحدات، وحكومات الأفراد الذين فقدوا حياهم في الهجمات الإرهابية. فقد كان الهجوم الانتحاري الذي وقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ضد مقر قوات البعثة الأفريقية بشعا ووحشيا بشكل خاص.

ويمثل تطوير قوات الأمن الصومالية مساهمة هامة أخرى نحو تحقيق الاستقرار في البلد. وتوجد حاجة إلى آلية فعالة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. وينبغي أن تعمل اللجنة الأمنية المشتركة واللجنة الرفيعة المستوى كمنتديين للتنسيق على أساس الاستراتيجية الوطنية لإعادة بناء الصومال.

إننا ندين انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والاعتداءات التي يقوم بها المتمردون. كما أن عمليات الاعدام والاعتقال والتعذيب العشوائية، التي تمارسها حركة الشباب خارج إطار القانون، يجب أن تتوقف فورا، ويجب محاكمة المسؤولين عنها. كما أننا نكرر تأكيد إدانتنا لتجنيد الأطفال في المجموعات المسلحة ومطالبتنا بإطلاق سراحهم فورا.

ونرحب بقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية بالتركيز على حماية حقوق الإنسان كعنصر أساسي في العملية. ونرحب، بصفة خاصة، بتعيين وزيرة تنمية المرأة منسقة للحكومة بشأن حقوق الإنسان، ونرحب كذلك بمشروع إطار التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وباستمرار الجهود للتصدي للإفلات من العقاب.

ويساورنا القلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في الصومال، حيث يعتمد الآن ٣,٧ مليون نسمة على المعونة الغذائية. ويزيد من تفاقم الوضع الذي يعاني منه ١,٥ مليون من المشردين داخليا التدهور في الحالة الأمنية، من جهة، والجفاف الذي أصاب بعض المناطق في البلد، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح العاملون في ميدان العمل الإنساني بشكل متزايد هدفا للمتمردين، مما زاد من صعوبة توفير تلك المعونات.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في الصومال من خلال مؤسساته ودوله الأعضاء. ويعكف الاتحاد حاليا على تطوير استراتيجية بشأن زيادة المشاركة. وقد زارت المنطقة بعثة استطلاعية في بداية أيلول/سبتمبر، وأعدت خطوطا عامة لإطار استراتيجي متسق يربط بين المصالحة والأمن والتنمية.

وفيما يتعلق بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، تود النمسا التأكيد على أن جهود عدد كبير من الأطراف الدولية الفاعلة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية أتلانتا التابعة له، من أجل كبح القرصنة قبالة ساحل القرن الأفريقي، لا يمكنها تحقيق النجاح الكامل بدون التصدي للأسباب الجذرية وإقامة سيادة القانون في الصومال.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناننا للمعلومات القيمة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو، والسيد كريغ بويد، مدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أننا نثني على الجهود القيمة للممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السفير أحمد ولد عبد الله. وبالمثل، نرحب بالسفير إلمي أحمد دواله، الممثل الدائم للصومال، وبوجوده معنا في جلسة اليوم.

وعلى ضوء حالة انعدام الأمن المقلقة في الصومال، وفي الواقع في المنطقة عامة، فإن المكسيك تود أن تشيد بالمساهمات القيمة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال البعثة الأفريقية في الصومال، التي ترمي إلى تأمين

الاستقرار في الميدان والظروف الأساسية اللازمة لتعزيز الحكومة في الصومال. كما أننا نشيد بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتشجيع المصالحة الوطنية والحوار مع مجموعات المعارضة وفقا لمبادئ اتفاق السلام في جيبوتي، وكذلك لتعزيز قدرات الحكومة، ووضع الأسس لقيام آلية للأمن الوطني.

لكننا قلقون أساسا إزاء الجوانب التالية: تزايد انعدام الأمن في جميع الأراضي، بما فيها سواحل البلاد وتدهور الوضع الإنساني وحقوق الإنسان وتنامي الجريمة المنظمة. ومن الواضح أن انعدام الأمن هو أخطر مشكلة يواجهها الصومال. إذ أن تأثيره مستمر على قدرة الحكومة وفرصها في البقاء في المستقبل. وبالمثل، فإن عدد الضحايا من السكان المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال، يستمر في الزيادة يوما بعد يوم.

ونحن قلقون بشكل خاص إزاء ضعف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مواجهة الهجمات الإرهابية، مثل هجوم ١٧ أيلول/سبتمبر على مقر البعثة، الذي أسفر عن مقتل ٢١ شخصا وجرح ٤٠. ونعرب عن تقديرنا لقوات بوروندي وأوغندا وحكومتيهما على التزامهما الثابت. لكن يتعين علينا أيضا أن نكون واضحين تماما: حادثة ١٧ أيلول/سبتمبر ما كان يجب أن تقع. وما يشغلنا أن الأمن ليس مضمونا حتى في المنطقة الخاضعة لسيطرة البعثة، وذلك ينبيء بعواقب وخيمة في المستقبل.

نحن نعتبر أن من الأهمية بمكان أن تجعل حكومة الصومال من تعزيز قوات الأمن الوطنية والتخطيط لنزع سلاح المتمردين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أولوية. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل اللجنة الأمنية المشتركة المنشأة مؤخرا نظرا لأهميتها كمحفل سياسي لتعزيز تطوير الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

وانتقالا إلى مكافحة القرصنة، نقدر الجهود الدولية للتصدي لذلك الخطر الذي يهدد أمن واقتصاد المنطقة. لقد شاركت المكسيك مؤخرا في الاجتماع الرابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث أصبح العدد الكبير من البلدان المشاركة مدركا لأثر القرصنة على حظر الأسلحة وعلى وصول المعونات الإنسانية.

ويعرب وفدي عن انشغاله الشديد إزاء الوضع الإنساني المثير للقلق في الصومال، الذي ازداد سوءا بدرجة كبيرة. إن انعدام الأمن الذي يؤثر على العمليات الإنسانية في أنحاء البلد غير مقبول. وإن الزيادة في عمليات النهب والهجمات على البعثات الإنسانية وفي القتل والخطف والتهديدات الموجهة للعاملين الإنسانيين، مع إحراز تقدم محدود على الأرض يعني استمرار اعتماد ٥٠ في المائة تقريبا من سكان الصومال على المساعدات الإنسانية التي تزداد صعوبة توصيلها.

ونحن نحض كل أطراف الصراع على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني الدولي وعلى حماية السكان المدنيين، بما في ذلك العاملين في مجال المعونة. كما نؤكد على الأهمية الملحة لكفالة الوصول الآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نشيد بكل الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لكفالة حصول السكان المدنيين، ولا سيما الأضعف، على المدخلات والخدمات الضرورية جدا لبقائهم، مثل تلك التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. إن التقارير الصحفية التي تفيد بأن هذه الإمدادات يجري أحيانا تداولها بشكل غير مشروع لتحقيق مكاسب تجارية تشكل مصدر قلق بالغ. وعلاوة على ذلك، نحن منشغلون بنفس القدر حيال وضع حقوق

الإنسان في المناطق الجنوبية والوسطى واستمرار الإفلات من العقاب في هذا الصدد في كل أنحاء البلد وتجنيد الجماعات المسلحة للأطفال.

إن وفدي يدرك أن انعدام الاستقرار يعوق تحقيق التقدم المطلوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وإن أنشطة القرصنة والجريمة المنظمة في القرن الأفريقي، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والأفراد والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تمثل عوائق خطيرة أمام تحسين الأمن في البلد. ونرى أنه من الضروري إيجاد آليات تعاون لتعزيز قدرة سلطات المنطقة على التصدي لهذه التهديدات ولاستعادة السيطرة على النقاط الاستراتيجية، مثل الموانئ البحرية والمطارات.

وتؤيد المكسيك أهمية مواصلة التركيز على نشر وجود الأمم المتحدة في مقديشو، ولا سيما في ضوء انعدام الأمن الحالي في العاصمة. ونحن نشيد بعمل كل وكالات المنظمة المشاركة في تلك المهمة ونثق بأن الجهود المبذولة على الجبهتين السياسية والأمنية ستسفر عن النتائج الضرورية.

وأخيرا، ترى المكسيك، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المعني بالصومال، أنه من المهم التأكيد مجددا على مناشدتها للمجتمع الدولي، وخاصة بلدان المنطقة، دعم العمل المستقل لفريق الرصد المعني بالصومال والتعاون في تنفيذ ولايته.

ونحن ندرك أن حظر الأسلحة ونظام الجزاءات الموجهة أدوات أساسية في عملية السلام في الصومال، وأن لهما، نظرا لطبيعتهما الفنية، تأثيرا سياسيا يمكن أن يعود بالفائدة على عملية السلام بأسرها. إن اللجنة ستتلقى، في يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، التقرير نصف السنوي لفريق الرصد، الذي سيقوم أعضاء اللجنة بتحليله ورفع تقرير بشأنه وبشأن التطورات الأخرى في عمل اللجنة على المجلس.

وختاما يرى وفدنا أن احتمال تنفيذ مجلس الأمن المحتمل لبعض الجزاءات ينبغي أن يكون متماشيا مع النهج الذي نرغب في اتباعه ليس فقط في الصومال ولكن أيضا في المنطقة دون الإقليمية، مع مراعاة مدى تعقد الوضع وأطرافه السياسية الفاعلة المختلفة الكثيرة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للسيد لين باسكو والسيد كريج بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد وقفت الحكومة الاتحادية الانتقالية بثبات في مواجهة الهجمات عليها، بل واستعادت بعض الأراضي، خاصة في مقديشو. وهي تحظى بالدعم الكامل من السلطات الفرنسية.

لكن الحالة ما فتئت غير مستقرة تماما. لقد ذكَّرنا الهجوم المميت الذي وقع يوم ١٧ أيلول/سبتمبر على مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن المتمردين ما زالت لديهم قوة. وعلاوة على ذلك، يستمر الوضع الإنساني في التدهور، ويعتمد الآن ٣,٧ مليون شخص، أو نصف سكان الصومال، على المعونة الإنسانية الدولية. وفي نفس الوقت، فإن الهجمات المتكررة على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تجعل العمل الإنساني أكثر صعوبة وخطورة. لقد فقد تسعة عمال إنسانيين حياتهم وهم يعملون مع الشعب الصومالي في عام ٢٠٠٩. ويجري احتجاز ١٣ آخرين ضد إرادتهم.

وتتطلب هذه الحالة الصعبة تجديد الالتزام من جانب المجتمع الدولي. وقد ذكر الأمين العام، في آخر تقرير له (S/2009/503)، بنهجه التدريجي الذي يركز على دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتلك الاستراتيجية، التي أيدها مجلس الأمن في

القـرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، ليست موضع تساؤل. ومن الواضح أن الظروف الأمنية في الميدان والمواقف التي اتخذها مختلف أصحاب المصلحة لا تمكن من نشر قوة للأمم المتحدة. غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء على نحو أكثر حزما ضمن هذا الإطار.

وفي هذا الصدد، أود أن أثير أربع مسائل. أولا، ينبغي تقديم كامل الدعم على سبيل الاستعجال إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تعهدنا بصورة جماعية بتقديم هذا الدعم خلال مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل. ويجب ألا يكون ذلك الدعم سياسيا وماليا فحسب، بل عمليا ومحددا أيضا. ولذلك السبب، تقوم فرنسا، في إطار القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، بتدريب كتيبة صغيرة في جيبوتي: وتم تدريب ١٥٠ جنديا فعلا وعادوا إلى الصومال، وبدأ ٣٥٠ جنديا إضافيا برنامج التدريب للتو. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، مثلما أشار إلى ذلك زميلي النمساوي، أعرب وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي عن اهتمامهم بتنظيم بعثة تدريبية أوروبية في بلد ثالث. وترحب فرنسا بالاهتمام الذي أبدته ألمانيا والاتحاد الروسي مؤخرا فيما يتعلق بالمبادرات من ذلك النوع.

وتنفذ جمهورية جيبوتي، من جانبها، أنشطة تدريبية مماثلة. وهنا، أود أن أشيد بجيبوتي على مساعيها تجاه الصومال. وهناك حاجة لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تعزيز تماسك وانضباط وكفاءة قواتها، التي تواجه، مثلما شدد على ذلك زميلي ممثل بوركينا فاسو، مقاتلين أجانب من بين أشد المقاتلين تطرفا. ومن خلال استعادة الحكومة الاتحادية الانتقالية للخدمات العامة الاساسية في الأماكن التي يمكن أن تكفل الأمن فيها، سيكون بمقدورها الإبقاء على زخم إيجابي. ومن الأكيد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور أساسي في الإبقاء على القوات في الصومال، ومساعدة القوات التي تدربت في الخارج للحصول على ما تحتاجه من متابعة، وكفالة استخدامها على أمثل وجه.

ومن الضروري تماما أن ندعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن تعاطفي مع المسؤول الفرنسي الذي اختُطف في مقديشو في ١٤ تموز/يوليه، والذي لا يزال محتجزا في الصومال.

ثانيا، يجب أن نواصل، بالموازاة مع ذلك، تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى غرار بعض الزملاء الذين تكلموا قبلي، أشيد ببسالة قوات بوروندي وأوغندا، التي تقوم كل يوم بعمل خطير بصورة رائعة. وتتقدم فرنسا مرة أخرى بتعازيها لحكومتي بوروندي وأوغندا على ما تكبدتاه من خسائر نتيجة للهجوم المشين الذي تعرض له مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في أيلول/سبتمبر.

ويجب أن نستمر في تقديم المساعدات الإنسانية لكفالة قدرة الاتحاد الأفريقي على تحقيق هدفه المتمثل في نشر ٨٠٠٠ جندي. ويضطلع الاتحاد الأوروبي – أكبر شريك مالي للاتحاد الأفريقي – بدور فعال في هذا الصدد. وقامت فرنسا بعمل هام في مجال تدريب وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأجلت إلى نيروبي الجنود الذين أصيبوا في هجوم ١٧ أيلول/سبتمبر. وأشكر السيد بويد وفريقه على إعدادهما لمجموعة تدابير الدعم السوقي.

ثالثا، أود أن أتكلم عن الجانب السياسي. ترحب فرنسا بالجهود الحثيثة التي يبذلها الرئيس شريف للاتصال بالجماعات التي لم تشارك بعد في عملية المصالحة. ومن الهام أن تغتنم حكومة الصومال كل فرصة لمواصلة توسيع نطاق المجال السياسي في الصومال. ولن تتمكن في آخر المطاف من كفالة الأمن والاستقرار هناك إلا بإيجاد حل سياسي. وهنا،

نسجل بارتياح الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، لاستحداث مهمات في مقديشو، ينفذها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

وفيما يتعلق بالأطراف التي ترفض كل أشكال الحوار، تردد فرنسا النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول والمنظمات والأفراد، الذين بإمكانهم ذلك، لتشجيعها على الانضمام إلى العملية السياسية.

وأخيرا، وعلى غرار معظم زملائي، شددت فعلا على مدى صعوبة تقديم المساعدات الدولية إلى الصومال. وفي ذلك الصدد، من الهام أن يظل المجتمع الدولي معبأ لمكافحة أعمال القرصنة التي تهدد، من جملة أمور، سفن برنامج الأغذية العالمي. وقد نشرت أصول بحرية من لدن العديد من الدول والمنظمات، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، الاتحاد الأوروبي وعملية أطلانطا التي يقوم بها. وعلاوة على ذلك، ومثلما ذكر زميلي الياباني، يعمل أعضاء مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال على تكملة العمل العسكري باتخاذ إجراءات مدنية، بغية مساعدة بلدان المنطقة على تقديم القراصنة الذين ألقي القبض عليهم إلى العدالة. وترحب فرنسا بقرار مجموعة الاتصال مطالبة الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني لتحقيق هذه الأغراض.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، وفريقه مؤكدا لهما كامل دعم فرنسا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كريغ بويد، مدير عمليات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/503) وبمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

لقد شهدنا في ١٧ ايلول/سبتمبر هجوما جبانا آخر على بعثة الأتحاد الأفريقي في الصومال نفذه المعارضون لقيام عملية سياسية تفاوضية وتسوية الصراع في الصومال بطريقة سلمية. وقد أزهق الهجوم أرواح ٢٤ شخصا، بمن فيهم حفظة السلام والمدنيون. وأصيب كثيرون آخرون.

وبغض النظر عن قتل حفظة السلام والمدنيين على نحو لا معنى له، ومثلما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، لا يزال الصراع يحصد الأرواح. فكل أسبوع يقتل ما بين ٢٠ و ٥٠ شخصا نتيجة للقتال اليومي تقريبا، وشرد آلاف الأشخاص، مما أدى إلى استفحال الحالة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الصراع يحدث أثرا سلبيا على المنطقة برمتها، جراء انتشار الأسلحة الصغيرة وتعطيل التجارة الدولية بسبب أعمال القرصنة، ولا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتعرب أوغندا مجددا عن دعمها لعملية جيبوتي للسلام، إذ أنها تشكل أفضل فرصة لإحلال سلام دائم في الصومال. ونشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية للدفع بالعملية السياسية في البلد، وندعم الالتزام المتواصل الذي أبداه الرئيس شريف وجهوده للاتصال بجماعات المعارضة سعيا إلى إحلال سلام دائم. ونرحب بالمساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلد والدعم الذي قدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وندعو الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء إلى تعزيز دعمهم بغية تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تنفيذ ولايتها بفعالية. كما ننشاد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن توفر المزيد من الأفراد لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بلوغ قوامها المأذون به المحدد بـ ٠٠٠ ٨ جندي.

وإذ نشيد بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية وبما قدم من دعم للحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نرى أن الهجوم الذي تعرض له مؤخرا حفظة السلام واستمرار قتل المدنيين وتشريدهم يشكلان تذكرة بضرورة بذل المجتمع الدولي لمزيد من الجهود.

وما زالت حركة الشباب وغيرها من الجماعات المتطرفة تسيطر على أجزاء من مقديشو والريف وتلحق الدمار بالمجتمع وتجعل من شعب الصومال رهينة لآرائها المتطرفة.

وفي ضوء فداحة التحديات في الصومال، لا بد أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الاستراتيجية الحالية المتمثلة في اتباع نهج تدريجي ستحل المشكلة في البلد. هل النهج الحالي يتناسب مع خطورة الحالة على الأرض؟ إن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والاستقرار في الصومال تقع على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال في نهاية المطاف. غير أن التزام ودعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ضروريان لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في أداء دورها بفعالية.

نعتقد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد وإلى تسريع خطى التنمية بغية تعزيز الحكومة الاتحادية الانتقالية وكبح جماح المتطرفين. وهناك الكثير الذي يتعين عمله في التصدي للقضايا الملحة المتمثلة في السلام والأمن وإعادة بناء البلد. وجهود الحكومة تستلزم دعما إضافيا من المجتمع الدولي لكي يسترد البلد عافيته سريعا بعد الدمار الذي خلفته الحرب. وينبغي دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية الرئيسية. ويتعين معالجة المجالات ذات الأهمية الحيوية مثل الأمن والصحة والتعليم والطاقة والهياكل الأساسية من أجل تغيير الحالة على الأرض بشكل جذري. وسيمنح هذا شعب الصومال شعورا أكبر بالأمل.

وسيتوقف نجاح الجهود الجديدة بالإشادة للحكومة في توحيد البلد وإعادة بنائه بدرجة كبيرة على توفر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة بقوة في بناء المؤسسات الوطنية.

ينص القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) على أن وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خطوة انتقالية نحو عملية الأمم المتحدة المتوخاة لحفظ السلام. ولذلك، ينبغي للمجلس تسريع الاستعدادات الضرورية من أجل تغيير تبعية البعثة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجلس أن يتعامل بحزم مع جميع المفسدين في الصومال الذين يواصلون الاستهانة بقرارات المجلس وزعزعة استقرار البلد والمنطقة ويهددون السلام والأمن الدوليين.

أخيرا، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وموظفي هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على الدعم الذي يقدمونه للشعب الصومالي في ظل الظروف الراهنة.

السيد سكراتسيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد على ملاحظاتهما وعرضهما لتقرير الأمين العام عن الصومال (S/2009/503).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله لتفانيه والتزامه في الصومال وكذلك بالجهود الدؤوبة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرها من المنظمات العاملة في البلد في ظل ظروف بالغة القسوة.

تلاحظ كرواتيا التقدم المحرز في بعض المجالات المهمة المحددة في تقرير الأمين العام، وبخاصة في مجال المصالحة الوطنية وصياغة دستور وبناء القدرات وبناء قوات الأمن الوطنية. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بإنشاء لجنة الأمن وإحلال السلام المكلفة بإصلاح قوات الأمن الصومالية وكذلك التعديل الوزاري الكبير الذي شمل تعيين وزير جديد للدفاع. ونأمل في أن يسهم هذا التغيير في قدرة الحكومة على توطيد سلطتها واستعادة النظام في البلد.

وكرواتيا تؤكد مجددا دعمها القوي لعملية سلام جيبوتي وتدعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها، بما في ذلك إنشاء إدارة شاملة للجميع في الصومال. ونحث كل الجماعات التي لا تزال خارج هذه العملية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. ومن هنا، نرحب بمحاولات تنشيط عمل اللجنة الرفيعة المستوى وجهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إشراك المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، وبالدعم المستمر من جانب المنظمات الإقليمية لعملية سلام جيبوتي.

ونشعر بقلق عميق إزاء التدهور الملحوظ في الحالة الأمنية في جنوب الصومال ووسطه وندين الهجمات العشوائية المستمرة على السكان المدنيين. ونحث جميع أطراف الصراع على الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونعرب في هذا السياق عن خالص تعازينا لأسر من قتلوا وأصيبوا أثناء هجمات ١٧ أيلول/سبتمبر في مقديشو.

وتعرب كرواتيا عن قلقها إزاء الأزمة الإنسانية التي تلوح في الأفق في الصومال والتي تزيد من حدتها الصعوبات الشديدة التي تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية بسبب تزايد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني واستمرار القتال والجفاف. ونأمل في أن يسمح التمويل الكافي لعملية النداءات الموحدة وخطة الأمم المتحدة الانتقالية للصومال بمواصلة الأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية.

بخصوص القرصنة، يتشاطر وفد بلدي الموقف الذي عبر عنه أعضاء المجلس الآخرون بأن الحلول الطويلة الأمد لن تتحقق إلا من خلال سيادة القانون وإرساء الأمن على أرض الواقع.

تؤيد كرواتيا النهج التدريجي على النحو الذي بينه الأمين العام. ونرحب بالاستعداد للانتقال إلى مرحلة ''الأثر الطفيف'' الثانية ومواصلة المشاورات بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي بشأن إمكانية تنفيذ عملية لحفظ السلام في الصومال مستقبلا. ونشيد بالاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال لما يبذلانه من محاولات ثابتة لتحقيق استقرار الحالة في الصومال والدور الحاسم الذي تؤديه البعثة في صد المتمردين وحماية الهياكل الأساسية الحيوية في مقديشو. وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم تحية خاصة إلى أوغندا وبوروندي لإسهامهما المهم بشكل حيوي في بعثة الاتحاد الأفريقي.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أشكر السيد لين باسكو والسيد كريغ بويد على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأرحب بالممثل الدائم للصومال معنا.

رغم التحديات العديدة التي تواجهها الحكومة الانتقالية الصومالية، إلا أننا لاحظنا أنها استطاعت في الأشهر الأخيرة تحقيق بعض التقدم نحو بلوغ الأهداف السياسية والأمنية من خلال مواصلة الحوار مع مجموعات من المعارضة وبناء قدرات الحكم المحلي وإعداد مشروع الدستور وبناء المؤسسات الأمنية. ونرحب بالتزام الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وحكومته بإقامة حكومة صومالية شاملة.

ونحث مجموعات المعارضة التي لم تنضم بعد إلى عملية جيبوتي على المشاركة في عملية المصالحة ونبذ العنف.

كما نحث الدول والمنظمات التي يمكن أن تكون قادرة على ذلك على أن تقنع جميع المجموعات الصومالية التي ما زالت خارج عملية السلام بالتخلي عن السلاح والانخراط في الحوار السياسي وعملية المصالحة.

ونحث الحكومة الانتقالية الصومالية على مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية. ونناشد المجتمع الدولي مضاعفة دعمه لهذه الحكومة في هذا المجال.

لقد شعرنا بالصدمة وأدنّا بشدة الاعتداء الذي استهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي. ونجدد تعازينا لحكومتي بوروندي وأوغندا ولأسر الضحايا الذين قتلوا في هذا الاعتداء. كما نعبر عن تعاطفنا مع الضحايا الذين أصيبوا خلاله. ولا يفوتنا أن نثني على الدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسط بيئة مليئة بالمخاطر. ونحث المجتمع الدولي على استكمال تنفيذ تعهداته بدعم البعثة لتصل إلى القوام المصرح به والإسراع بتحويلها إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩). ونرحب بالمساهمات السخية لدول المنطقة والمجتمع الدولي لدعم وتطوير الشرطة وقوات الأمن الصومالية. ونحث المانحين على الوفاء بالتعهدات التي قطعوها في بروكسل والتعاون بصورة أوثق مع اللجنة الأمنية المشتركة لتنسيق مساهماتهم ودعم تطوير اللجنة الأمنية المشتركة كمنتدى للسياسة قادر على تعزيز تطوير الاستراتيجية الأمنية الوطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

ونعتقد أن هناك حاجة إلى تنفيذ حزمة متزامنة من برامج بناء القدرات في أجهزة الحكومة المختلفة القضائية والبرلمانية والإدارة الحكومية. ونحث الحكومة الاتحادية على اتخاذ خطوات حازمة لتوسيع سلطتها وتوطيدها واستعادة سيادة القانون والنظام وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وفي الجانب الإنساني، نعرب عن انشغالنا البالغ لتردي الأوضاع الإنسانية بسبب أعمال القتل والخطف والتهديد التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني والجفاف الذي ضرب البلد، مما أدى إلى ارتفاع عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية من ٣,٥ مليون نسمة إلى ٣,٧ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي للسكان.

في هذا الصدد، نثني على شجاعة العاملين في المنظمات الإنسانية وتضحياتهم وندين الهجمات الأخيرة ضدهم وأعمال النهب التي تتعرض لها مقراتهم. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية السكان المدنيين، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني. كما ندعو جميع الأطراف إلى المساعدة في تهيئة الظروف المناسبة لحرية الوصول الإنساني والتعاون مع المنظمات الإنسانية لهذا الغرض. ونحث جميع الدول على دعم النداء الموحد وخطة الأمم المتحدة الخاصة بالصومال. ونؤكد انشغالنا لاستمرار الأعمال الإجرامية، بما فيها تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالأسلحة. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد الطرق الملائمة للتصدي للأنشطة غير القانونية التي تهدد السلام في الصومال والمنطقة عموما.

أما فيما يتعلق بالقرصنة، فنؤكد من جديد أن مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية هي نتيجة طبيعية للوضع غير المستقر في الصومال وتدهور الحالة الأمنية بصورة عامة وغياب سلطة الدولة. ولذلك، فإن حل هذه المشكلة بصورة نهائية لن يتم إلا في إطار حل شامل لمشكلة الصومال. ومع ذلك، فإننا نؤيد الجهد الدولي المبذول لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. ولكننا نحذر من استخدام الوجود الدولي في المنطقة لحماية أنشطة الصيد غير المشروع في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة

للصومال. ونحث الدول التي لديها وجود بحري قبالة السواحل الصومالية أن تعمل على حماية الثروات البحرية الصومالية. علينا جميعا ألا نسمح بأن يكون الوجود البحري الدولي أداة لحماية انتهاكات مبادئ القانون البحري الدولي وحرمان الشعب الصومالي من التمتع بثرواته.

وأخيرا، نثني على الجهود التي يبذلها السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام وفريقه ونؤكد له دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لفييت نام.

أضم صوتي إلى الآخرين الذين سبقوني في توجيه الشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كريغ بويد، مدير مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين وعلى اطلاعنا على مرئياتهما بشأن الحالة في الصومال.

نتفق مع الأمين العام في أن الوضع في الصومال يمر بنقطة تحول. فالحكومة الاتحادية الانتقالية أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز المصالحة الوطنية، ومواصلة الحوار مع جماعات المعارضة، وبناء القدرات في مجال الحكم المحلي، وإدماج حقوق الإنسان في مختلف جوانب عملية السلام وبناء جهاز الأمن الوطني. ويشيد وفدي بالرئيس شيخ شريف شيخ أحمد ويدعمه لإطلاق مبادرة لجنة للأمن والسلام مكلفة بإصلاح قوات الأمن الصومالية وجميع وكالات إنفاذ القانون. ونرحب بالتزامه بالتنفيذ الكامل لاتفاق جيبوتي من أجل التوصل إلى سلام دائم في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الصومال هو الحفاظ على الزخم السياسي الذي بدأ منذ بضعة أشهر. ويشجعنا أن نلاحظ أن اتفاقية التعاون الموقعة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة في حزيران/يونيه قد أثمرت بالفعل. وندعو جماعات المعارضة التي ما زالت خارج اتفاق جيبوتي إلى إلقاء أسلحتها ونبذ العنف والانضمام إلى عملية المصالحة.

ولئن كان تحقيق الأمن على المدى الطويل يقع على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية والصوماليين أنفسهم، إلا أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية مضاعفة جهودهم لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في صد هجوم القوى المتطرفة المصممة على تدمير عملية سلام جيبوتي، وتمكين الحكومة من ممارسة سلطتها في جميع إنحاء البلاد من أجل الشعب الصومالي.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الحالة الإنسانية في الصومال تتدهور بشكل كبير ، حيث أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا وأن حوالي ٣,٥ مليون نسمة بحاجة ماسة إلى الدعم الإنساني بسبب اشتداد حدة القتال في مقديشو والجفاف وتزايد انعدام الأمن في جزء كبير من جنوب الصومال ووسطه.

إن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة في الصومال مقلقة جدا وتتطلب الدعم الدولي الفوري والملموس على الصعيدين السياسي والمالي، لتمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من التعجيل بتطوير قوة الأمن الوطنية الصومالية وقوة الشرطة الصومالية في إطار اتفاق جيبوتي وتمشيا مع استراتيجية الأمن القومي. ونرحب بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة لصرف ما تعهدت به من مبالغ في بروكسل في نيسان/أبريل.

وتعرب فييت نام عن تأييدها لجهود الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد للمحافظة على الاستقرار والأمن في مقديشو والمناطق المحيطة بها في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. ونعرب عن ترحيبنا بقرار الاتحاد الأفريقي وتأييدنا لهذا القرار بزيادة قوة البعثة إلى مستويات

القوات المأذون بها بموجب ولايتها وبدعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه لنشر البعثة ولعملياتها.

ونؤيد أيضا النهج التدريجي الذي حدده الأمين العام في تقريره في شهر نيسان/أبريل، الذي يطلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل بذل جهودها لتطوير وصقل خطط الطوارئ الحالية التي تسمح بالانتقال في نهاية المطاف من البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إذا سمحت الظروف الأمنية على أرض الواقع بذلك. ولكفالة نجاح هذه العملية، ندعو إلى توثيق التعاون والشراكة الفعالة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية في التعامل مع الحالة في الصومال بغية إحلال سلام وأمن دائمين في المنطقة.

أستأنف الآن مهام عملي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي يا سيدي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام باسكو والسيد بويد من إدارة الدعم الميداني، وأن أعرب عن تقديري لإحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن تقديرنا أيضا لتقرير الأمين العام (S/2009/503) ونشكر جميع الذين أسهموا فيه. وبصفة خاصة، نشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، السيد أحمد ولد عبد الله؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وجميع المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات التي أسهمت تحت ظروف بالغة الدقة في وضع هذا التقرير.

لقد مررنا بصراع طويل ومؤلم في الصومال على مدى الأعوام الـ ١٨ الماضية. ومن المشجع كثيرا الآن أن نلاحظ الاقتناع، الذي يعبر عنه كل من تقرير الأمين العام والبيانات التي أدلى بها معظم أعضاء مجلس الأمن، بأنه قد تم بالفعل إحراز تقدم من خلال عملية سلام جيبوتي، وأن الحكومة بالرغم من جميع المشاكل، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية، قد فعلت الكثير. ونحن لذلك نرجو ونأمل أن تحاول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الآن جديا اتخاذ الخطوات الضرورية بأسرع ما يمكن لضمان مواصلة تحسين الحالة الأمنية. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها عمل ذلك.

وقد ذكر رئيسنا المشاكل التي تواجه الحكومة وأولوياتها في بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأشار إلى أن أولوياتنا تتمثل في التعزيز الكافي لقوات الأمن الوطني الصومالي والشرطة وغيرها من أجهزة الأمن وإنفاذ القوانين؛ والتعزيز المناسب لبعثة الاتحاد الأفريقي من جميع جوانبها والوصول إلى القوة المتفق عليها التي تبلغ ٨ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام؛ ونشر عملية سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، ومن الأفضل التعجيل بذلك. ومن المشجع للغاية أيضا أن نلاحظ أن عددا من أعضاء مجلس الأمن يبدون متفقين على أن الوقت قد حان للنظر في مسألة السرعة التي يمكن بها نشر قوة حفظ سلام ملائمة في الصومال.

وسأحاول أن أتطرق إلى المسألة التي أثارها زميلي من أوغندا. فأوغندا وبوروندي كما نعلم تعانيان إلى جانب الصومال. والواقع أنهما فقدتا عددا من جنودهما في محاولتهما مد يد العون للصومال. وأشدد لذلك على ضرورة التعجيل في أسرع وقت ممكن بالعملية التدريجية، على النحو الوارد في التقرير، لإيجاد حالة أمنية تتيح لجميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية العمل في الصومال وتفتح الباب أمام الإمداد بالمساعدة الكافية والجيدة التوقيت للسكان البالغ عددهم ٣,٧ ملايين الذين يحتاجون إليها الآن.

ولا أرغب في الإطالة لأن جميع النقاط التي كان يمكن أن أثيرها قد أثيرت إما في التقرير ذاته أو بواسطة أعضاء مجلس الأمن.

وأنتقل الآن إلى مسألة القرصنة. لقد ذكر عدد من أعضاء مجلس الأمن وأكدوا أن الأسباب الجذرية للقرصنة هي المشاكل القائمة على البرّ في الصومال، وليس في أعالي البحار. ويلزمنا لذلك أن نحصل أيضا على الدعم لقوات الأمن الوليدة التي تم بالفعل إنشاؤها إذا أردنا أن تكون لنا القدرة على وقف القراصنة عن الإبحار من موانئ الصومال.

وكما أشار بعض الأعضاء، قد يفرض مجلس الأمن الجزاءات وينفذها على جميع المفسدين، سواء كانوا أفرادا أو كيانات أو بلدا أو بلدانا. وذلك أيضا مطلوب الآن. علاوة على ذلك، طلبت حكومتنا والاتحاد الأفريقي فرض الحصار، إن أمكن، على الموانئ التي لا تتلقى من خلالها حركة الشباب وربيبتها القاعدة الإمدادات فحسب بل والأفراد أيضا لتدريب العملاء وضمان جودة تجهيز مخيمات تدريبهم وجودة إمدادها. ولا يقتصر الغرض من مخيمات التدريب المذكورة على زعزعة استقرار الحكومة الصومالية، بل يشمل أيضا وبصفة رئيسية العمل بمثابة قواعد للانطلاق منها إلى البلدان المجاورة وصنع إرهابيين دوليين. ونسعى أيضا لرصد طلعات الطيران المحلق فوق بعض المطارات التي تخضع الآن لسيطرة حركة الشباب وحلفائها.

أخيرا، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى أوغندا وبوروندي وغيرهما من البلدان التي وعدت بتقديم الأفراد وتوفير التدريب. كما نشكر المجتمع الدولي والبلدان التي قدمت لنا المساعدات بالفعل في تدريب قواتنا الأمنية. وكما ذكر الكثيرون يسرنا أنه قُدمت تعهدات لتوفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقوات الأمن الصومالية. ومع ذلك، يتعين صرف مبالغ هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن، ويسرنا بالغ السرور أنه سيعقد غدا اجتماع بشأن هذه المسألة.

أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على مدى إلحاحية الوضع الأمني في الصومال، الذي ينطوي أيضا على الوضع الإنساني وجميع الجوانب الأخرى لحقوق الإنسان، كما أكرر التأكيد على الحاجة الماسة إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن القطاع الأمني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.